ACD

مكتب الحسيني

محاسبون قانونيون ومستشارون

13 عمارات السعودية - ش النزهة – مدينة نصر
ت/ف: 3827 2690 (2)20 +/ 2594 2415 (2)20 +

تقرير تاكد مستقل
عن تقرير مجلس الادارة عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

الى السادة/ شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
الى السادة/ الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى تطبيق بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسئولية الادارة

إدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح فى تقرير الشركة عن مدى التطبيق بقواعد الحوكمة، كما أن مسئولية إلادارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة فى تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التى تم أداءها وقد قمنا باخبار تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التاكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التاكد للحصول على تأكد بأن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة مكتمل وخالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الاشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدي تطبيق قواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لأي غرض أخر، وبالتالى فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

إن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبه الهامة - عن مدى تطبيق الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر من القوانين والقرارات ذات العلاقة.

فقرة إيضاحية

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً على تقرير التأكد المستقل عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات فإنه لا يوجد لدى الشركة لجنة للمراجعة حيث أن الشركة معفاه من وجود لجنة للمراجعة طبقاً للمادة رقم ٣٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

القاهرة فى ١٨ مارس ٢٠٢١

محمد هانى محمد الحسينى
س.م.م رقم ٥٦٨٠
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١٦
زميل جمعية الضرائب المصرية